

## المقدمة

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته المختلفة رشيخة هامة من رشايز التنمية المتوازنة ومن المؤسسات المؤثرة في صنع السياسات العامة للدولة وتشكيلها باعتبارها إلى جوار دور الدولة، والقطاع التعاوني والخاص والمختلط، أحد البنود الأساسية في إنشاء عقد اجتماعي جديد يفتح الطريق لمشاركة أوسع من جانب المواطنين في الواجبات والحقوق، وذلك يتيح تحقيق تنمية متكاملة تهدف إلى توفير ظروف أفضل لكل شرائح المجتمع وتأتي أهمية جهود إحياء منظمات المجتمع الأهلي وتعزيز دورها في مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعبيرا عن حرص الدولة والمواطن علي تعزيز قيم التعاون والتضامن الأهلي لخدمة المجتمعات المحلية، خاصة في الريف.

ان سياسات الانفتاح الاقتصادي وضعف العائد الاقتصادي للقطاع العام وعجز جهود الدولة وحدها عن تنمية المجتمع، تفتح المجال مرة أخرى أمام أعداد متزايدة من منظمات المجتمع المدني التي يتنوع نشاطها ابتداء من تقديم الخدمات إلى الدعوة إلى مجتمع ديمقراطي متحرر من هيمنة الدولة يكمل عمل الحكومة والقطاعات الأخرى، وبرغم العدد المتزايد للجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في شثير من دول العالم، وبرغم اعتراف الدولة الموثق بضمانات دولية داخل الأمم المتحدة بحاجة هذه الدول إلى عقد اجتماعي جديد يعترف بدور منظمات المجتمع

المدني شرشيزة أساسية للتنمية، إلي جوار الدولة والقطاعات الاخري في صنع السياسات العامة، فإن واقع الحال غير ذلك فلا تزال منظمات المجتمع المدني تواجه عقبات ومعوقات أساسية، تضيق النطاق علي جهودها وتمنع توسيع فرص مشارستها في العمل العام، معظمها يأتي من جانب الدولة، التي تشدد الرقابة علي تمويل هذه الجمعيات وإجراءات تسجيلها وأنشطتها المختلفة، بسبب أخطار تهدد الأمن القومي بسبب نشاط هذه الجمعيات.

وبتحليل أوضاع منظمات المجتمع المدني، يتضح ضعف البنية الأساسية للعديد منها وذلك يضعف قدرتها علي جذب المشاركة العريضة من جانب المواطنين، وضعف الموارد المالية الذي يعيق توسيع دورها، علاوة علي افتقاد معظم هذه الجمعيات إلي ممارسة الديمقراطية الداخلية وغياب نظم المحاسبة والمساءلة الرشيدة التي تضمن الوضوح ولا تستقيم الدعوة إلي دور تُبر لمنظمات المجتمع المدني ، مع صور السيطرة الحكومية المباشرة وغير المباشرة التي تمارسها السلطات علي هذه المنظمات.

إن المرحلة الراهنة تتطلب من الدولة ضرورة العمل علي تحسين البيئة الداخلية التي تعمل في ظلها منظمات المجتمع المدني ، وتخفيف عوامل الاحتكاك بين أجهزة السلطة وهذه المنظمات، وفك أسر النقابات والاتحادات المهنية والتعاونيات بمختلف أنواعها، من أسر النظم

الحكومية البيروقراطية ، وبناء جسور جديدة من الثقة المشتركة بينهما. شما يجب تبديد مخاوف الدولة بشأن امنها القومي نتيجة التمويل الأجنبي الذي يصل لعدد من جمعيات المجتمع المدني، خصوصا أن معظم المساعدات الأجنبية لاتعدو أن تكون معونات ذات طبيعة فنية يسهل حصرها ومراقبتها.

وما يجعل الدولة على النقيض من هذه المنظمات هو أن معظمها تعمل خارج الاطار العام لسياسة الدولة بل وتتوافق معظم أنشطتها مع مايراد ببلدان العالم ذو الحرية غير الكاملة أو الغير حر لكى يتبع سياسات أغلبها إن لم يكن شلها فى صالح الغرب الذى لا يتوقف عن حرب البلدان الفقيرة لمص دمانها فمعظم قادة بلدان العالم الذى يسمونه حراً يعملون من خلال مخطط صهيونى لا يخدم إلا مصالحهم ومصالح الصهيونية العالمية ولا يهتمه مطلقاً مصلحة الشعوب التى تخذعها باسم الحرية والديمقراطية 0

المؤلف